



الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

Ref :
Date:
Res:

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (51) لعام 2013م في اجتماعه المنعقد بتاريخ 24 جماد الثاني 1434هـ الموافق 4\5\2013م بخصوص الشكوى المقدمة من شركة عبدالله علي الروضي للتجارة والمقاولات ضد الصندوق الاجتماعي للتنمية في المناقصة رقم (100-12684) الخاصة بتوريد أنابيب وعدادات مياه

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من شركة عبدالله علي الروضي للتجارة والمقاولات ضد الصندوق الاجتماعي للتنمية في المناقصة رقم (100-12684) الخاصة بتوريد انابيب وعدادات مياه والتي أشار فيها الشاكي بان قرار الترسية للمناقصة الخاصة بتوريد المواد والمعدات والادوات اللازمة لمشروع البنية التحتية لمدينة شبام حضرموت والذي حصل بموجبه على الترتيب الثاني من حيث السعر وكان عرضه متكاملًا بحسب افادته وبعد التحليل تفاجأ بقرار الترسية والذي أبلغ به بتاريخ 2013/3/23م عبر الفاكس على الإخوة مؤسسة خالد عباس لخدمات التوكيلات التجارية والذي كان في الترتيب الثالث من حيث السعر و يؤكد الشاكي حقه القانوني بالمناقصة وذلك للأسباب التالية:-

- 1- عطاء الشاكي يعتبر أقل العطاءات من حيث السعر بعد استبعاد الاول والذي يؤيد حقه القانوني فيها طبقاً للمادة رقم (190) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
- 2- يمتلك الشاكي خبرة واسعة وقد قام بتنفيذ عدة مشاريع مماثلة والذي يدعم حقه القانوني طبقاً للمادة (171) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
- 3- قدم الشاكي عطاءً متكاملًا والتزم فيه بجميع المواصفات المطلوبة وبتكليف شخص من قبل الصندوق للسفر الى الصين لفحصها قبل التوريد ولم يتلق أي رسالة من الصندوق تطلب التوضيح خلال عملية التحليل والذي قد ضمنه قانون المناقصات في المواد (168 و169) من اللائحة التنفيذية، مع العلم ان الشاكي قام برفع مذكرة برقم (341) وتاريخ 2013/3/25 والموجهة إلى الصندوق الاجتماعي والمتضمنة اعتراضه على قرار الصندوق بترسية المناقصة موضوع التظلم وتم الرد عليه بمذكرة رقم (بدون) وتاريخ 2013/3/27م، وذكر فيها اسباب غير مقنعة للاستبعاد وقام الشاكي بالرد بمذكرة رقم (336) وتاريخ 2013/3/28م، وعليه يطلب الشاكي التحقيق في الموضوع وتوقيف قرار الترسية.



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفات :

ووجهت الهيئة العليا مذكرة الى الجهة برقم (552) وتاريخ 2013/4/7م تضمنت وقف اجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات المناقصة، وبناء عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة العليا بموجب مذكرة رقم (بدون) وتاريخ 2013/4/9م حيث تم ارفاق المراسلات والردود على المورد عن اسباب عدم الارساء عليه والتي تتلخص في الاتي:-

1- العرض المقدم منه لم يحدد الشركة المصنعة ولا الموديل ولم يتم ارفاق الكتالوجات للأصناف الرئيسية في المناقصة.

2- لم يتم ارفاق كثير من الوثائق المطلوبة على سبيل المثال :

- توكيل المصنع (Manufacturer Authorization).
- استمارة بيانات مقدم العطاء (Bidder Information Form).
- استمارة العرض (Bid Submission Form).
- أسعار المواد المشونة من الخارج.

وبمراجعة الهيئة العليا للأوراق المتعلقة بالمناقصة تبين لها الملاحظات الاتية:

1- تم تحرير مذكرة من الصندوق للأخ/خالد عباس (أحد مقدمي العطاءات) لاستيفاء بعض النواقص حيث قام باستيفائها كما قدم عرض فني بديل لبعض البنود التي تم رفضها اثناء التحليل وبعد الانتهاء من التحليل المالي والفني تم الاخذ بالمقترح البديل بعد الانتهاء من عملية التقييم المالي والفني.

2- لم يتم مخاطبة الشاكي الذي يعتبر اقل العطاءات سعراً وذلك لغرض استيفاء اية نواقص مثل ما تم مع العطاء المقدم من خالد عباس.

وبناء على ما سلف بيانه قررت الهيئة العليا قبول الشكوى واتخاذ الاجراء التصحيحي الاتي: التوجيه الى الجهة بإعادة التقييم المالي والفني والعمل بنص المادة رقم (168) من اللائحة الفقرة (ب) والتي تنص على: (البدء بتقييم الاستجابة الاولية للعطاءات المقدمة فيما يتعلق باستيفائها للشهادات والبطاقات وفقاً للشروط المحدده في وثيقة المناقصة ويمكن للجهة اذا كانت هناك نواقص او شك في صحة وسلامة هذه الوثائق مخاطبة مقدمي العطاءات الذين لديهم



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

نواقص على قاعدة واحدة دون أي تمييز بينهم لاستيفائها والتثبت من صحتها خلال فترة محددة باستثناء عدم جواز تعديل أو تصحيح ضمان العطاء وإذا لم يتم استيفائها فيتم استبعاد العطاء قبل الانتهاء من أعمال التحليل والتقييم) .

صدر بتاريخ 24 جماد الثاني 1434 هـ الموافق 2013/5/4 م

القاضي ابوبكر حسين السقاف
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحميد المتوكل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. محمد احمد علي ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الملك احمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

